المجلس الوطني للتخطيط
National Planning Council
State of Qatar • دولة قطر

سياسة البيانات الوطنية

المجلس الوطني للتخطيط

التاريخ: أكتوبر 2024 | النسخة:1.0| المرجع:P001

الاختصاص القانوني

تم وضع سياسة البيانات الوطنية لدولة قطر من قِبل المجلس الوطني للتخطيط، مع مراعاة ما يلي:

1. رؤية قطر الوطنية 2030:

تتماشى هذه السياسة مع الأهداف المحدّدة في رؤية قطر الوطنية 2030، ممّا يؤكّد على ضرورة استخدام البيانات باعتبارها أحد الأصول الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز التطوير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في دولة قطر. وتدعم هذه السياسة رؤية البلاد الهادفة إلى بناء اقتصاد معرفي قائم على اتّخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.

2. القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية:

تلتزم هذه السياسة بالامتثال الكامل لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية في دولة قطر المعني بحماية خصوصية الأفراد ووضع اللوائح الصارمة التي تنظم عملية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها واستخدامها. ويوفّر هذا القانون الأساس لاستخدام البيانات وإدارتها بشكل أخلاقي في جميع القطاعات في دولة قطر، ممّا يضمن الامتثال لمعايير الخصوصية العالمية.

3. القانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية :

تتوافق هذه السياسة مع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، إذ تفرض تدابير مُحكمة لحماية البيانات وبروتوكولات الأمن السيبراني لمنع الخروقات والوصول غير المصرّح به للبيانات. كما أنّها تؤكّد ضرورة التزام جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية بمعايير أمن البيانات بهدف حماية البيانات الحساسة في دولة قطر.

4. القانون رقم (9) لسنة 2022 بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات:

تتماشى هذه السياسة مع المبادئ المنصوص عليها في قانون تنظيم الحق في الحصول على المعلومات، ممّا يعزّز مبدأ الشفافية المتمثل في ضمان عدم إتاحة البيانات العامة سوى للمستخدمين المصرح لهم بذلك. وفي الوقت نفسه، تفرض السياسة ضوابط صارمة على المعلومات الحساسة والسرّية، إذ يقيّد القانون عملية جمع البيانات بحيث تقتصر على ما هو ضروري للأغراض المشروعة للجهة، ويمنع تراكم البيانات غير الضرورية ويضمن استخدامها بشكل مسؤول.

5. القرار الأميري رقم (13) لسنة2024 بإنشاء المجلس الوطني للتخطيط :

يختص المجلس الوطني للتخطيط بوضع سياسة البيانات على المستوى الوطني، وتحديد معايير حوكمتها، بالإضافة إلى ضمان امتثال الجهات لهذه السياسة والمعايير. كما يضطلع المجلس بمسؤولية الإشراف على السياسة وتقييمها وتعديلها بصفة دورية لضمان استمرار ملاءمتها وتوافقها مع المنظومة الرقمية المتطورة في دولة قطر.

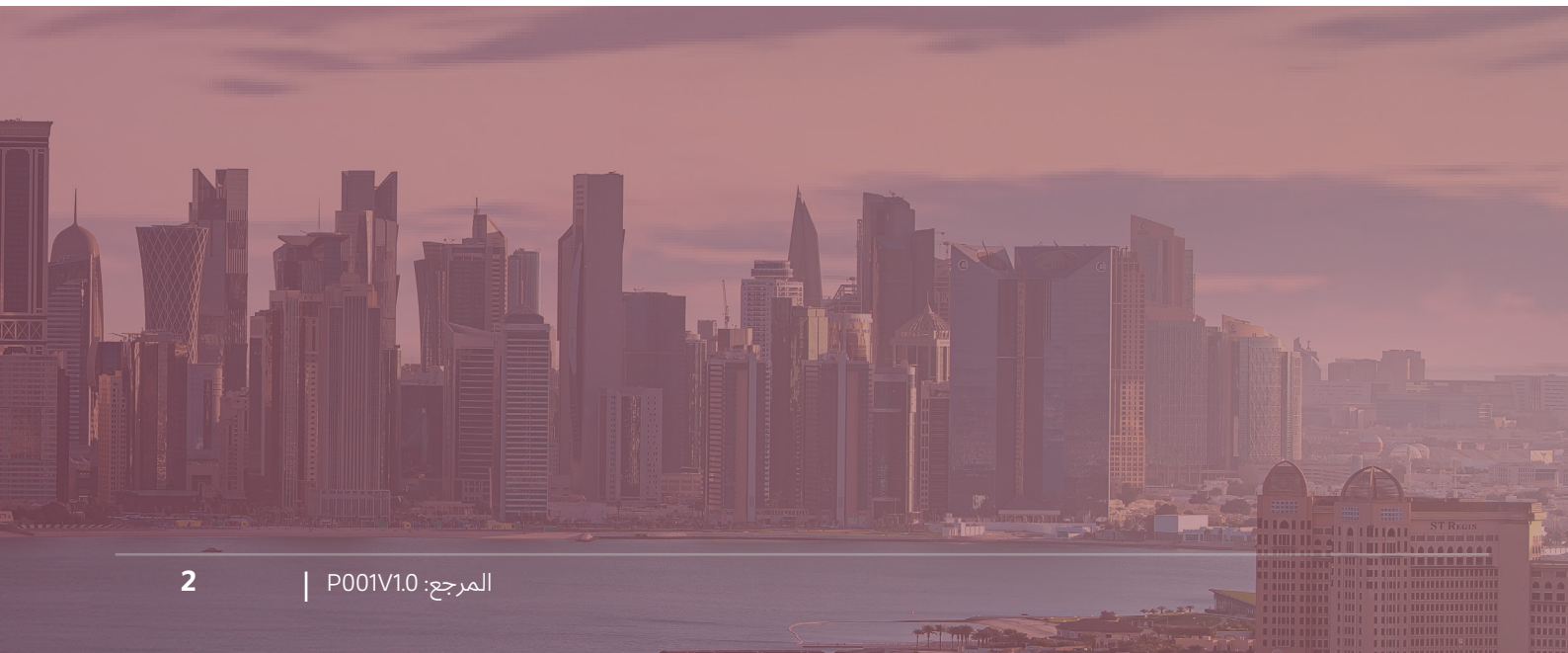

6. معيار تأمين المعلومات الوطنية (إصدار سنة 2023):

تغطي هذه السياسة متطلبات معايير تأمين المعلومات الوطنية بمّا يضمن توافق ممارسات التعامل مع البيانات وتخزينها ومشاركتها بين الجهات الحكومية وشبه الحكومية مع إرشادات ومبادئ أمن المعلومات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية.

7. المواءمة الدولية:

وُضعت هذه السياسة بهدف الوفاء بالتزامات دولة قطر الدولية فيما يتعلّق بحماية البيانات وأمنها وحوكمتها، بما يتماشى مع المعايير العالمية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأُطر المعترف بها دوليًا المتعلّقة بخصوصية البيانات وحوكمتها، بهدف تعزّيز مكانة دولة قطر باعتبارها شريكًا موثوقًا به في منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي.

نطاق التطبيق

تُنفذ هذه السياسة ضمن الحدود الجغرافية أو نطاق السيادة الوطنية لدولة قطر, وفق ما يلى:

الجهات الحكومية و شبه الحكومية:

تنطبق هذه السياسة على جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية التي تقوم بإنشاء أو جمع أو تلقي أو إرسال أو تبادل أو تخزين أو معالجة البيانات والمعلومات بأي شكل ضمن إطار أنشطتها التشغيلية أو الإدارية أو البحثية. ويتعين على هذه الجهات الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

جهات القطاع الخاص:

تُعدّ هذه السياسة غير ملزمة على الجهات العاملة فى القطاع الخاص، حيث نحثّ الجهات على التوافق مع المبادئ المذكورة فيها . سيتم إصدار مبادئ و معايير خاصة بالقطاع الخاص من قِبل المجلس الوطنى للتخطيط و التى سوف تحسن من ممارسات إدارة البيانات فى دولة قطر.

التوافق الاستراتيجي

رؤية قطر الوطنية 2030

التنمية الاقتصادية

تأسيس بنية تحتية تتماشى مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى وضع آليات تنفيذ فعالة وتتسم بالكفاءة على مستوى الخدمات والمؤسسات العامة.

استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030

بناء مستقبل مستدام

التخطيط للمرحلة التالية من رحلة دولة قطر التنموية نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

لوائح حماية خصوصية البيانات الشخصية الصادرة عن الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

الإشراف على المنظومة الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر وضمان سلامتها وموثوقيتها من خلال تقديم خدمات فعالة في مجال الأمن السيبراني.

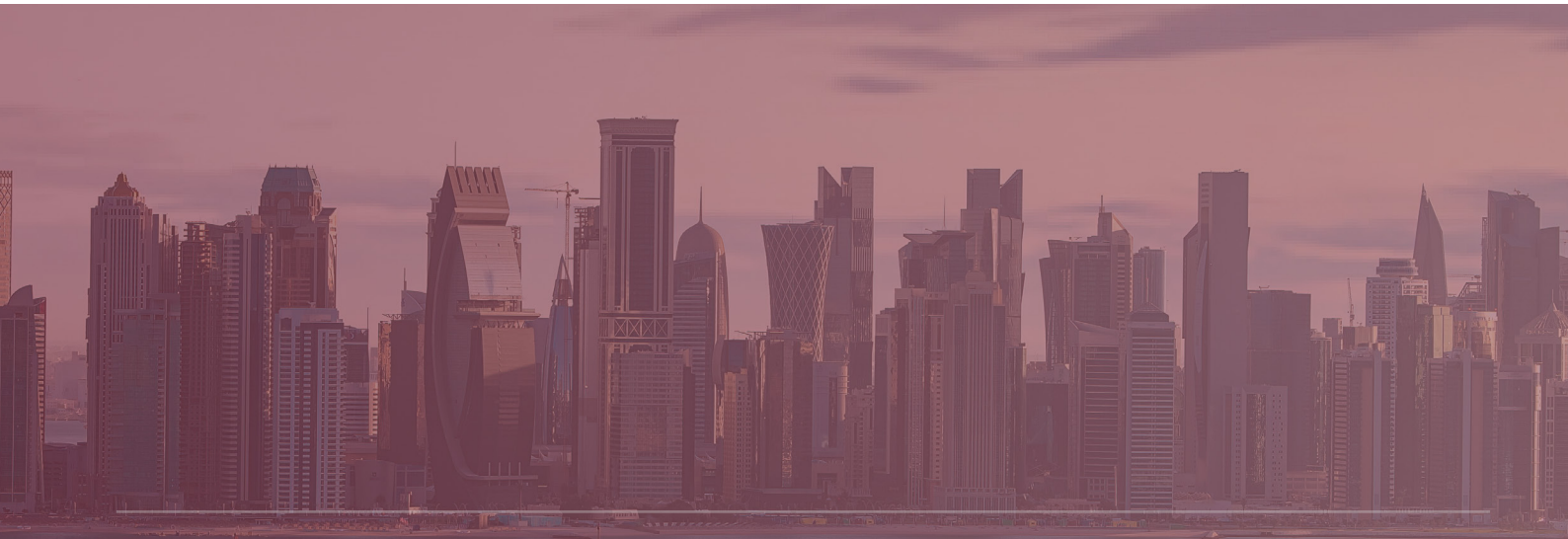

ملخص الوثيقة

الاسم	سياسة البيانات الوطنية
النسخة	1.0
الرقم المرجعي للوثيقة	P001
نوع الوثيقة	سياسة
الملخص	تهدف هذه السياسة، التي تم إعدادها من قِبل المجلس الوطني للتخطيط، إلى وضع منهجية موحدة لإدارة وحوكمة البيانات في دولة قطر وتعميمها على الجهات المعنية على النحو الموضح في نطاق التطبيق. فمن خلال تطبيق الحوكمة المناسبة والإدارة الفعالة للبيانات، تضمن هذه السياسة التعامل مع البيانات باعتبارها أحد الأصول الوطنية الاستراتيجية. وستسهم هذه المنهجية في تقارب البيانات وتبادلها، وستضمن سهولة تكامل الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى تسهيل عملية إجراء التحليلات الفعالة، وتحسين نضج البيانات وجودتها، وتعزيز استخدامها بشكل أخلاقي، وتطبيق مبدأ جمع البيانات لمرة واحدة فقط. كما سيسهم استخدام البيانات عالية الجودة في تعزيز مكانة دولة قطر الريادية في مجال إدارة البيانات والخدمات الرقمية. وسيدعم ذلك بدوره اتخاذ القرارات الصحيحة المستندة إلى البيانات، ويمهّد الطريق أمام مستقبل مزدهر في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية. وقد تم توجيه كل جهة لتصميم برامج إدارة البيانات الخاصة بها بما يلبي احتياجاتها التشغيلية ويضمن دقة البيانات واكتمالها وموثوقيتها وتوافرها في الوقت المناسب.
تاريخ النشر	أكتوبر 2024
توفيق الأوضاع	على جميع المخاطبين بأحكام هذه السياسة توفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامها، خلال سنة من تاريخ نشرها.
الجهة المسؤولة	المجلس الوطني للتخطيط

حقوق الطبع والنشر © 2024
دولة قطر
المجلس الوطني للتخطيط
http://www.npc.qa/

الاختصارات

NPC
المجلس
الوطني للتخطيط

DAMA
جمعية
إدارة البيانات

DMBOK
دليل إدارة
البيانات الشامل

NCSA
الوكالة الوطنية
للأمن السيبراني

NDS
استراتيجية
التنمية الوطنية

ISO
المنظمة
الدولية للمعايير

DCMI
مبادرة دبلن كور®
للبيانات الوصفية

TOGAF
الإطار المعماري
للمجموعة المفتوحة

NQAF
الإطار الوطني
لضمان الجودة

GSBPM
النموذج المعياري لإدارة
العمليات الإحصائية

مسرد المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
الجهات الحكومية	الوزارات أو الأجهزة الحكومية الأخرى أو الهيئات أو المؤسسات العامة بحسب الأحوال.
الجهات شبه الحكومية	المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، والمؤسسات الرياضية، والجمعيات و ما فى حكمها و التى تموّل موازنتها من الدولة أو تساهم الدولة فى موازنتها.
القطاع الخاص	الشركات التجارية التى تزاول أعمالها فى الدولة سواء كانت مملوكة للدولة أو تساهم فيها أو كانت مملوكة لأشخاص القطاع الخاص.
البيانات الرقمية	جميع البيانات والمعلومات المتوفرة بصيغة إلكترونية والتي تقوم الجهات بتسجيلها أو استرجاعها أو مشاركتها أو معالجتها من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية للجمهور والزوار والشركات.
البيانات المهيكلة	البيانات التي يتم تنظيمها وتخزينها في شكل جداول وقواعد بيانات ذات تنسيق ثابت، مثل الأعمدة والصفوف، مما يسهل الوصول إليها وتحليلها باستخدام أدوات تحليل البيانات، مثل بيانات جداول قواعد البيانات المالية أو بيانات العملاء.
البيانات غير المهيكلة	هي البيانات التي لا تتبع تنسيقًا محددًا أو هيكلًا ثابتًا، مما يجعل تحليلها وتنظيمها أكثر تعقيدًا. وتشمل البيانات غير المهيكلة النصوص العشوائية، والصور، والفيديوهات، والبريد الإلكتروني، والمستندات النصية مثل ملفات Word وPDF
أصول البيانات	يُقصد بها أيّ نظام أو قاعدة بيانات أو مستند يحتوي على بيانات، وهي أمر أساسي في اتّخاذ القرارات (مثل، قاعدة بيانات تضمّ سجلّات العملاء).
جمعية إدارة البيانات	جمعية دولية غير ربحية ومستقلّة عن المورّدين تضمّ متخصّصين في مجال التكنولوجيا والأعمال يعملون على النهوض بمفاهيم وممارسات إدارة البيانات.
معالجة البيانات	تنفيذ أيّ عملية أو مجموعة من العمليات المتعلّقة بالبيانات، بما يشمل جمع هذه البيانات والمعلومات أو تلقيها أو تسجيلها أو تنظيمها أو تخزينها أو تكييفها أو تعديلها أو استرجاعها أو الاطلاع عليها أو استخدامها أو الكشف عنها أو نشرها أو نقلها أو حجبها أو مسحها أو إتلافها.
تبادل البيانات	الإفصاح عن البيانات من جهة واحدة أو أكثر لجهة أو جهات خارجية، أو تبادل البيانات بين أقسام تابعة لجهة واحدة.
البيانات الشخصية	بيانات الفرد الذي تُحدّد هويّته أو يُمكن تحديدها بشكلٍ معقول، سواء من خلال هذه البيانات الشخصية أو من خلال الجمع بين هذه البيانات وأيّ بيانات أخرى.

المصطلح	التعريف
البيانات الرئيسة	البيانات الرئيسية التي تشكّل أساس عمليات الأعمال (مثل: تفاصيل المتعاملين ومعلومات المنتجات)
البيانات المرجعية	البيانات الموحّدة المُستخدمة في تصنيف البيانات الأخرى (مثل: رموز الدول، ورموز العملات).
الذكاء الاصطناعي	محاكاة الذكاء البشري في الآلات التي تتم برمجتها للتفكير والتعلّم وأداء المهام التي تتطلّب عادةً ذكاءً بشريًا، مثل: اتّخاذ القرارات، وحلّ المشكلات، وفهم اللغات.
الذكاء الاصطناعي التوليدي	فرع من فروع الذكاء الاصطناعي يستخدم الخوارزميات والنماذج بهدف صناعة محتوى جديد، مثل: النصوص أو الصور أو الموسيقى، وذلك استنادًا إلى بيانات التدريب، ممّا يمكّن الآلات من توليد استجابات ومُخرجات شبيهة بتلك التي ينتجها البشر.
النموذج التشغيلي للبيانات	إطار عمل منظّم يحدّد كيفية إدارة البيانات وحوكمتها واستخدامها داخل المؤسّسة، بما يشمل الأدوار والعمليات والتكنولوجيا.
استراتيجية البيانات	خطة توضّح كيفية قيام المؤسّسة بجمع البيانات وإدارتها واستخدامها لتحقيق أهدافها وغاياتها.
دليل البيانات	مستودع مركزي يوفّر معلومات عن أصول البيانات داخل المؤسسة، بما يشمل البيانات الوصفية وتسلسل البيانات.
تكامل البيانات	عملية جمع البيانات من مصادر مختلفة لتوفير رؤية موحّدة وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وسهولة استخدامها.
نموذج البيانات المؤسسية التحليلي (EDM)	تحويل البيانات إلى رؤى لاتّخاذ قراراتٍ مستنيرة. تركّز الإحصاءات تركيزًا أساسيًا على التحليل الوصفي والتشخيصي للبيانات السابقة والحالية، في حين تمتدّ التحليلات إلى التحليل التنبؤي والتوجيهي للنتائج المستقبلية.
الإحصاءات والتحليلات	تحويل البيانات إلى رؤى لاتّخاذ قراراتٍ مستنيرة. وتركّز الإحصاءات تركيزًا أساسيًا على التحليل الوصفي والتشخيصي للبيانات السابقة والحالية، في حين تمتدّ التحليلات إلى التحليل التنبؤي والتوجيهي للنتائج المستقبلية.
البيانات المؤسّسية	مجموعة من المعلومات التي تجمعها المؤسّسة وتستخدمها لدعم عملياتها التشغيلية واتّخاذ القرارات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتشمل البيانات التشغيلية والمالية والتسويقية التي تحدّد الجهة المؤسّسية وتميزها عن غيرها من الجهات.
البيانات البيئية	تشير إلى المعلومات المتعلّقة بالظروف والعوامل البيئية، مثل: جودة الهواء ودرجة الحرارة ومستويات التلوث، التي تُستخدم في الرصد والتحليل.

قائمة المحتويات

1. مقدمة 13

1.1 نطاق السياسة وآليات تطبيقها 15
1.2 إطار إدارة البيانات الوطنية 16
1.3 المبادئ الإرشادية لإدارة البيانات 20

2. أهداف السياسة 22

3. متطلبات برنامج إدارة البيانات 24

3.1 استراتيجية وحوكمة إدارة البيانات 24
3.2 هيكلة البيانات والنمذجة 24
3.3 إدارة جودة البيانات 25
3.4 إدارة البيانات الرئيسة والمرجعية 25
3.5 إدارة الوثائق والمحتوى 26
3.6 دليل البيانات وإدارة البيانات الوصفية 26
3.7 تخزين البيانات والعمليات 26
3.8 تبادل البيانات وتكاملها وإمكانية التشغيل البيني 27
3.9 الإحصاءات والتحليلات 27
3.10 تحقيق الدخل من البيانات 28
3.11 أمن البيانات والخصوصية واللوائح الأخرى 28
3.12 ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات 29

4. الأدوار والمسؤوليات 29

4.1 المجلس الوطني للتخطيط 29

4.2 الجهات الحكومية وشبه الحكومية 30

5. التشريعات والمراجع والوثائق ذات الصلة 31

6. سجل نسخ الوثيقة 32

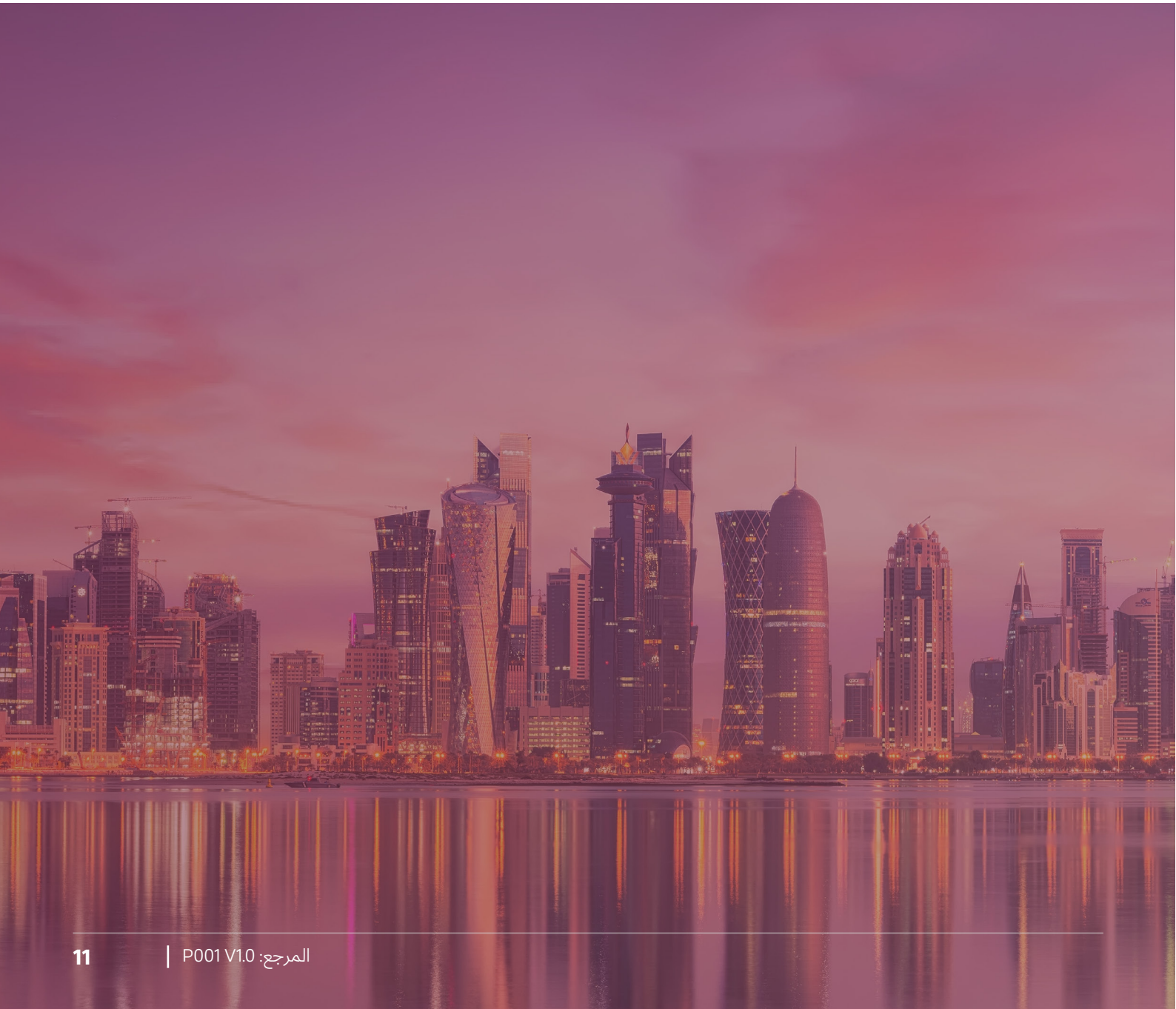

جدول الأشكال

الشكل 1 - إطار إدارة البيانات الوطنية 18

الشكل 2 - مبادئ (PEARL) 21

1. مقدمة

يطلق على البيانات في هذا العصر الرقمي اسم "النفط الجديد"؛ نظرًا لأهميتها في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي. وعليه، تسهم الإدارة الفعالة للبيانات وحوكمتها في تحقيق الاستفادة المثلى من هذا الأصل، إذ تضمن دقة البيانات وأمنها وإمكانية الوصول إليها. كما تحدّد حوكمة البيانات السياسات والمعايير والممارسات اللازمة لإدارة البيانات في مختلف مراحلها باعتبارها أساسًا في عملية اتخاذ القرارات المستنيرة. كما تكتسب الحوكمة المناسبة والإدارة الفعالة للبيانات أهمية خاصة في دعم رؤية دولة قطر الرامية إلى تحقيق الريادة في مجالات إدارة البيانات، والخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بما يتماشى مع الأهداف الأوسع نطاقًا لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.من خلال تعزيز ثقافة جودة البيانات وشفافيتها، ستتيح ممارسات إدارة البيانات سهولة التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات في جميع أنحاء دولة قطر. ولا تعزز هذه الخطوة كفاءة وفاعلية الخدمات الرقمية فحسب، ولكن تفسح المجال أيضًا أمام تطبيق الحلول المبتكرة والاستفادة من التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي. وتعتمد هذه التكنولوجيا على البيانات عالية الجودة ومجموعات البيانات الشاملة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات المعقدة. ويمكن لدولة قطر تحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا من خلال إدارة البيانات وحوكمتها بشكلٍ جيد، مما يدفع عجلة النهوض في مختلف مجالات الأعمال ويدعم تحقيق الأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. تم تصميم سياسة البيانات الوطنية لدعم رؤية دولة قطر الرامية إلى جعل الاقتصاد قائمًا على البيانات، ؛ فهي تزوّد الجهات المعنية بالتطبيق بإرشادات حول الإدارة الأولية والاستراتيجية للبيانات. وتُعدّ هذه السياسة المرجع الأساسي لجميع الجهات في دولة قطر، وتهدف إلى ضمان إدارة البيانات على مستوى جميع القطاعات وفق أقصى درجات الصحة والاتساق والتميّز. كما تحدد الأدوار والمسؤوليات والملكية بوضوح، مما يرسي مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالالتزام بممارسات إدارة البيانات في جميع أنحاء الدولة، ومن ثم دعم رؤية دولة قطر في بناء مستقبل متطور تكنولوجيًا وقائم على البيانات. وبناءً على ذلك تُعدّ معايير البيانات الوطنية عنصرًا ضروريًا لدعم هذه السياسة. وتحدد هذه المعايير الإجراءات الأساسية لإدارة البيانات بفاعلية، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتعزيز أفضل الممارسات في جميع الجهات. كما تقدّم إرشادات تفصيلية، مما يُسهّل اتباع طريقة منظمة ومتسقة لإدارة البيانات داخل دولة قطر.

وبالإضافة إلى معايير البيانات الوطنية، تدعم هذه السياسة مجموعة من القوانين والسياسات والمعايير الرئيسية الأخرى، بما في ذلك:

1. قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية.
2. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية
3. قانون الحق في الحصول على المعلومات
4. سياسة البيانات المفتوحة في دولة قطر
5. سياسة تصنيف البيانات الوطنية
6. سياسة استخدام الحوسبة السحابية
7. معيار تأمين المعلومات الوطنية
8. الإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية

فمن خلال إنشاء عمليات موحدة ووضع أطر حوكمة على مستوى الجهات في دولة قطر، تضع هذه السياسة الأساس لمستقبل تساهم فيه الرؤى الاستراتيجية المبنية على البيانات في اتخاذ قرارات صائبة وتحسين الخدمات العامة بشكلٍ كبير.

1.1 نطاق السياسة وآليات تطبيقها

تنطبق هذه السياسة على جميع البيانات الرقمية المهيكلة وغير المهيكلة والأنظمة ذات الصلة التي تنشئ المعلومات وتجمعها وتحتفظ بها داخل وحدات الأعمال الرسمية الخاصة بها وتُستخدم أو تتم مشاركتها لتقديم الخدمات. ومن الأمثلة على هذه البيانات، نذكر:

بيانات العملاء (مثل البيانات الشخصية وبيانات الشركات)

البيانات غير المتعلقة بالعملاء (مثل بيانات البيئة)

البيانات التنظيمية (مثل البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، والشؤون المالية، والأصول، والمشتريات)

والبيانات غير المهيكلة (مثل وثائق معالج النصوص، وشرائح العروض التقديمية، والصور، ومقاطع الفيديو، والمقاطع الصوتية) بما في ذلك البيانات النصية وبيانات الصور النقطية.

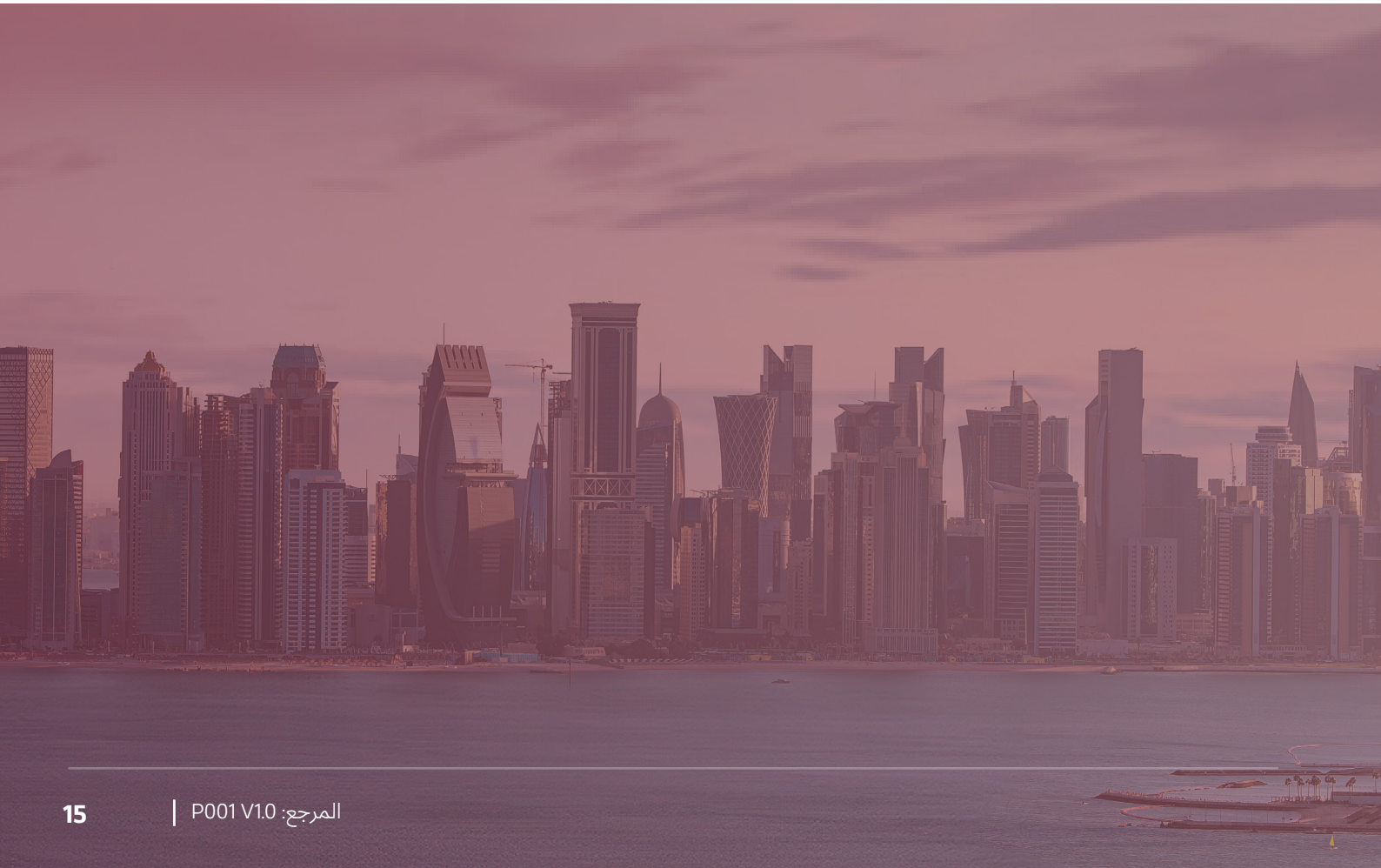

1.2 إطار إدارة البيانات الوطنية

يُعتبر إطار إدارة البيانات الوطنية أساسًا استراتيجيًا لرحلة نضج البيانات في دولة قطر، إذ يتماشى مع ممارسات البيانات المتبعة على مستوى الجهات للاستفادة من القوة التحويلية للبيانات. ويغطي هذا الإطار 5 طبقات مختلفة و12 مجالًا لإدارة البيانات (راجع الشكل 1 أدناه).

1 **طبقة الإشراف** وهي الطبقة الشاملة التي تدعم رحلة إدارة البيانات لكل جهة، وتتألّف من مجال واحد لإدارة البيانات: استراتيجية البيانات وحوكمتها.

2 **طبقة تمكين** البيانات وهي الطبقة الأساسية التي تحول بيانات الجهة إلى أحد الأصول القيمة القابلة للاكتشاف والتشغيل المتبادل والجاهزة لاستخلاص القيمة والاستخدام. وتتألف هذه الطبقة من 6 مجالات مختلفة لإدارة البيانات: بنية البيانات ونمذجتها، وإدارة جودة البيانات، وإدارة البيانات الرئيسية والمرجعية، وإدارة الوثائق والمحتوى، ودليل البيانات وإدارة البيانات الوصفية، وتخزين البيانات والعمليات.

3 **طبقة تحقيق** الأثر من البيانات هي الطبقة التي تهدف إلى استخراج القيمة من البيانات. تتركز معظم جهود وأنظار الجهات حاليًا على هذه الطبقة إذ تحقق نتائج ملموسة مباشرة وغير مباشرة. تتألف هذه الطبقة من 3 مجالات لإدارة البيانات، وهي: تبادل البيانات وتكاملها وإمكانية التشغيل البيني، والإحصاءات والتحليلات، وتحقيق الدخل من البيانات.

4 **طبقة حماية البيانات والخصوصية** هي الطبقة التي تضمن تصنيف البيانات وحمايتها بالشكل المناسب من حيث الأمان والخصوصية على حد سواء. وتتألف من مجال واحد لإدارة البيانات: أمن البيانات، والخصوصية، واللوائح الأخرى.

5 **طبقة ثقافة البيانات والتحول الثقافي للبيانات** تُعدّ الطبقة الخامسة والأخيرة التي تساهم في دعم وتمكين جميع الطبقات الأخرى، إذ تضمن توفر المواهب المتخصصة في البيانات وتعزيز ثقافة البيانات لتكون رحلة نضج البيانات التي تخوضها الجهات مستدامة. وبالنظر إلى المشهد التكنولوجي سريع التغير وما قد يحمله من تحولات، يجب أن تكون هذه الطبقة محور تركيز استراتيجي ومتسق من قبل الجهات. وأخيرًا، تتألف هذه الطبقة من مجال واحد لإدارة البيانات، وهو: ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات.

تتوافق هذه المجالات مع المعايير والأطر المعمول بها مثل دليل إدارة البيانات الشامل الصادر(DMBOK) عن جمعية إدارة البيانات (DAMA)، والإطار المعماري للمجموعة المفتوحة (TOGAF)، ولغة النمذجة الموحدة، بالإضافة إلى المنهجيات، مثل سيغما الستة وإدارة الجودة الشاملة، إلى جانب المعايير مثل معيار أيزو8000 ISO لجودة البيانات، ومبادرة دبلن الأساسية للبيانات الوصفية (DCMI)، ومعيار أيزو 32000 ISO لتبادل الوثائق الإلكترونية "PDF"، ومعيار ISO 15489 لإدارة السجلات. وتضمن هذه المعايير أن تكون ممارسات إدارة البيانات في قطر فعالة وقابلة للتشغيل المتبادل ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، مما يحقق حوكمة فعّالة للبيانات واستخدامها بكفاءة في مختلف القطاعات.

إطار إدارة البيانات الوطنية

الإشراف

1. استراتيجية وحوكمة إدارة البيانات

تمكين البيانات

2. هيكلة البيانات و نمذجتها
3. إدارة جودة البيانات
4. إدارة البيانات الرئيسية والمرجعية
5. إدارة الوثائق والمحتوى
6. دليل البيانات وإدارة البيانات الوصفية
7. تخزين البيانات والعمليات

تحقيق الأثر من البيانات

8. تبادل البيانات وتكاملها وإمكانية التشغيل البيني
9. الإحصاءات والتحليلات
10. تحقيق الدخل من البيانات

حماية البيانات والخصوصية

11. أمن البيانات والخصوصية واللوائح الأخرى

ثقافة البيانات و التحول الثقافي للبيانات

12. ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات

الشكل 1- إطار إدارة البيانات الوطنية

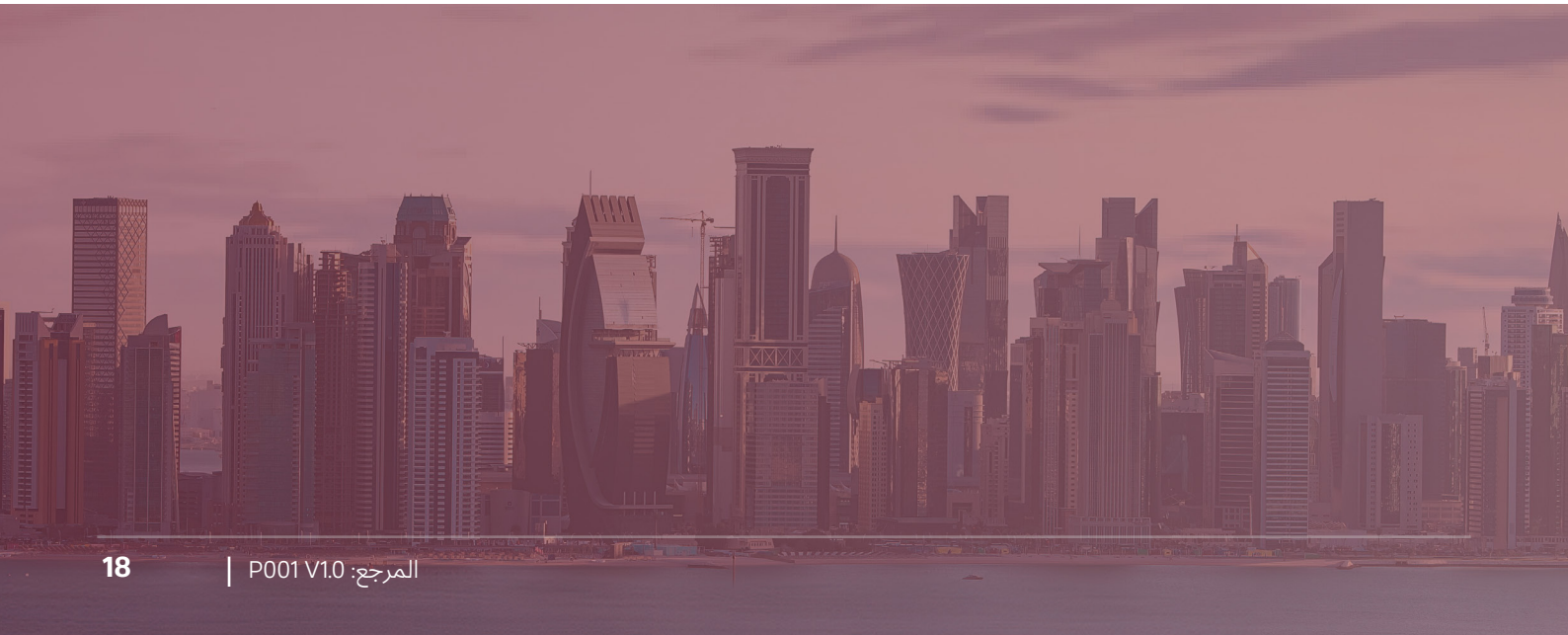

1. **استراتيجية وحوكمة إدارة البيانات:**
: إعداد استراتيجية بيانات شاملة ووضع السياسات والآليات اللازمة للأشراف على أصول البيانات وإدارتها بشكل فعّال، بما يتماشى مع استراتيجية البيانات والأعمال الخاصة بالجهة.
2. **هيكلة البيانات و نمذجتها:**
تصميم وتحديد هيكليات البيانات والعلاقة بينها لدعم اتساق البيانات.
3. **إدارة جودة البيانات:**
ضمان دقة البيانات وشموليتها وموثوقيتها لدعم عملية اتخاذ القرارات.
4. **إدارة البيانات الرئيسية والمرجعية:**
إدارة أصول البيانات الرئيسية لضمان دقتها واتساقها على مستوى الأنظمة..
5. **إدارة الوثائق والمحتوى:**
إدارة دورة حياة الوثائق والمحتوى منذ إنشائها وحتى التخلص منها.
6. **دليل البيانات وإدارة البيانات الوصفية:**
تنظيم البيانات الرئيسية والبيانات الوصفية باعتبارها موارد قابلة للبحث، مما يعزز قدرة اكتشاف البيانات وسهولة استخدامها.
7. **خزين البيانات والعمليات:**
تخزين البيانات بأمان وإدارة عمليات التعامل مع البيانات بكفاءة.
8. **تبادل البيانات وتكاملها وإمكانية التشغيل البيني:**
تسهيل تبادل البيانات وضمان التوافق الوظيفي بين مختلف الأنظمة.
9. **الإحصاءات والتحليلات:**
تطبيق منهجي للتكنولوجيا الإحصائية والتحليلية لتفسير البيانات وتحويلها إلى رؤى قابلة للتطبيق.
10. **تحقيق الدخل من البيانات:**
تحقيق الفوائد الاقتصادية من البيانات من خلال عدة وسائل كتداول البيانات والمنتجات القائمة على البيانات.
11. **أمن البيانات والخصوصية واللوائح الأخرى:**
حماية البيانات من الوصول غير المصرح به وضمان الامتثال لقوانين الخصوصية واللوائح ذات الصلة.
12. **ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات:**
تعزيز العقلية والمهارات المتمحورة حول البيانات على مستوى الجهة.

1.3 المبادئ الإرشادية لإدارة البيانات

لضمان الإدارة الفعالة والشاملة للبيانات بما يدعم الأهداف الوطنية، تم تطوير مبادئ 'PEARL' التوجيهية لتوفير إطار شامل لإدارة البيانات، حيث تقدم هذه المبادئ أساسًا لتحسين البيانات وحمايتها وضمان الوصول إليها، مما يسهم في تعزيز بيئة إدارة بيانات فعالة وتحقيق أقصى استفادة من البيانات لدعم النمو الاقتصادي للدولة.

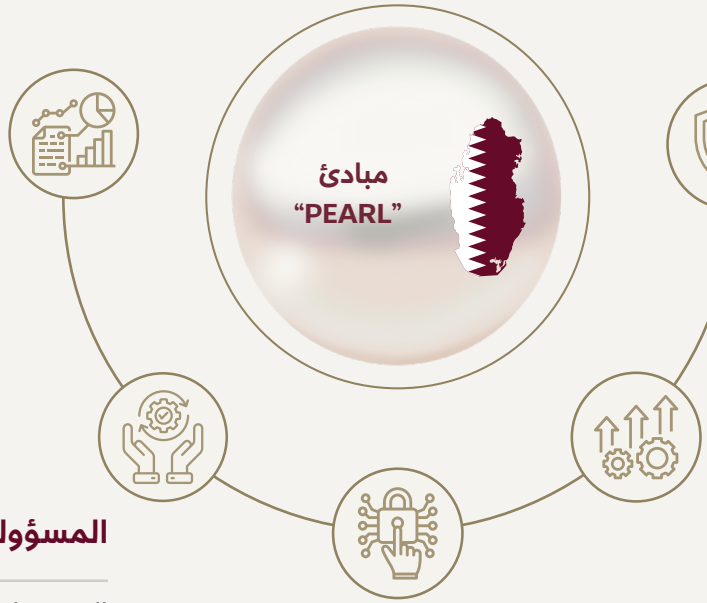

الحماية (Protected)

تأمين أصول البيانات: ضمان حماية البيانات من خلال تطبيق تدابير أمنية فعالة، وحظر الوصول غير المصرح به للبيانات وحمايتها من أي اختراق والحفاظ على خصوصيتها بما يتماشى مع اللوائح الوطنية والدولية.

الاستخدام (Leveraged)

تعظيم قيمة البيانات: استخدام البيانات كأصل استراتيجي لتعزيز الابتكار والكفاءة وتحسين الخدمات، وبالتالي تعزيز التنافسية لدولة قطر في الاقتصاد الرقمي العالمي.

التحسين (Enhanced)

تحسين جودة واستخدام البيانات: التحسين المستمر ومراقبة الجودة، والدقة، والاكتمال، وملاءمة البيانات لضمان استخدامها في عمليات اتخاذ القرار والعمليات وتقديم الخدمات

المسؤولية (Responsible)

الاستخدام الأخلاقي للبيانات وحوكمة الذكاء الاصطناعي: تعزيز إدارة البيانات بشكل مسؤول من خلال تنفيذ أطر حوكمة تضمن الاستخدام الأخلاقي للبيانات بما يتماشى مع المعايير المنظمة لملكية البيانات ومشاركتها وأمنها وجودتها

الوصول (Accessible)

ضمان الوصول والمشاركة: تعزيز سهولة إجراءات وصول المستخدمين المصرح لهم إلى البيانات، وتعزيز المشاركة والتعاون مع الالتزام بخصوصية البيانات والقيود الأمنية.

الشكل -2 مبادئ (PEARL)

2. أهداف السياسة

تلتزم دولة قطر بإدارة بياناتها طبقًا لأعلى المعايير، بما يتماشى مع هدفها بأن تصبح دولة رائدة عالميًا في إدارة البيانات الوطنية. وقد صُمّمت هذه السياسة لضمان إدارة جميع البيانات التي تحتفظ بها الجهات المعنية بنطاق التطبيق في الدولة بفاعلية، وذلك بهدف دفع عجلة التنمية الوطنية ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتعزيز مكانة دولة قطر التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي.

وسعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف، تحدّد هذه الوثيقة الأهداف الرئيسية التالية:

تحسين ممارسات إدارة البيانات:

توحيد وتعزيز ممارسات إدارة البيانات في جميع الجهات المعنية بالتطبيق، لضمان الاتّساق والجودة والتميّز، بما يتماشى مع الجهات المعيارية الرائدة المحلية والعالمية.

تعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على البيانات:

السماح للجهات المعنية بالتطبيق بالاستفادة من البيانات باعتبارها أحد الأصول الاستراتيجية لدعم المبادرات في الجهات من خلال تسهيل عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات التشغيلية المستنيرة.

تحديد الأدوار والمسؤوليات:

تحديد الأدوار والمسؤوليات وملكية إدارة البيانات بوضوح على مستوى جميع القطاعات في دولة قطر لدعم البيئة الاقتصادية والمستثمرين ودعم إجراء الدراسات والأبحاث العلمية في مجالات الدولة (الصحة والتعليم والمجتمع والثقافة وغيرها..) مع ضمان المساءلة والحوكمة الفعّالة، وهي خطوة أساسية لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقًا لهذه السياسة.

تحسين جودة وصحة البيانات:

التركيز على تعزيز دقّة البيانات وموثوقيتها واتّساقها في جميع الجهات المعنية بالتطبيق لضمان اتّخاذ قرارات فعّالة وتقديم خدمات متميّزة.

ضمان خصوصية وأمن البيانات:

حماية خصوصية وأمن البيانات وفقًا للمعايير الوطنية والدولية بهدف حماية البيانات الحساسة وتمكين استخدامها بفاعلية.

تيسير الابتكار القائم على البيانات:

دعم تطبيق التكنولوجيا الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدّمة، للاستفادة من الإمكانات الكاملة للبيانات.

دعم إمكانية التشغيل البيني والتكامل:

تعزيز تبادل البيانات وإمكانية التشغيل البيني بسهولة داخل الجهات المعنية بالتطبيق وفيما بينها لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التعاون.

بناء ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات:

تعزيز التعليم والتوعية بممارسات إدارة البيانات لترسيخ ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات على جميع مستويات المجتمع.

المشاركة في التعاون الدولي:

دعم المجلس الوطني للتخطيط في جهود التعاون الدولي لتبنّي وتطوير المعايير والممارسات العالمية لإدارة البيانات باستمرار، ممّا يعزّز دور دولة قطر في الاقتصاد الرقمي العالمي.

دفع عجلة التنمية الوطنية من خلال البيانات:

ضمان توافق الجهات المعنية بنطاق التطبيق مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية، مثل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وذلك من خلال الاستفادة من البيانات لدفع التنمية الوطنية عبر تحديد فرص النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة وتعزيز جودة الحياة لجميع المواطنين.

3. متطلبات برنامج إدارة البيانات

3.1 استراتيجية وحوكمة إدارة البيانات

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.1.1 إعداد استراتيجية إدارة البيانات وتحديثها سنويًا على مدى أربع سنوات بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للبيانات والإحصائيات. وتحدّد بشكل شامل الأهداف والمبادرات الاستراتيجية الخاصة لتناسب الاثني عشر مجالًا لإطار إدارة البيانات الوطنية.

3.1.2 مواءمة استراتيجية الجهة لإدارة البيانات مع كلٍ من الأجندة الرقمية 2030 والأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والالتزام بها.

3.1.3 تصميم النموذج التشغيلي للبيانات وتفعيله بهدف دعم تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات، حيث يحدّد النموذج التشغيلي الهيكل التنظيمي للبيانات، بما يشمل لجنة البيانات ومواثيق مجموعات العمل الخاصة بالجهة. وبالإضافة إلى ذلك، تحديد الأدوار الأساسية لإدارة البيانات على مستوى الجهة، بما يتماشى مع معايير البيانات الوطنية..

3.1.4 إعداد سياسة حوكمة البيانات ونشرها بما يتماشى مع البيانات المنصوص عليها في هذه السياسة والهيكل المذكور في معايير البيانات الوطنية بهدف دعم برنامج ومبادرات بيانات الجهة. ويجب أن تدعم السياسة تفعيل النموذج التشغيلي للبيانات، لا سيّما تعيين وتأدية أدوار إدارة البيانات الأساسية اللازمة للجهة، بما يتماشى مع معايير البيانات الوطنية.

3.1.5 عند تحديد خارطة الطريق الاستراتيجية ومبادراتها، يجب على الجهة تحديد أولويات إعداد مؤشرات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ذات الصلة التي يقدّمها المجلس الوطني للتخطيط.

3.2 هيكلة البيانات و نمذجتها

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.2.1 تصميم وبناء وصيانة هيكلية البيانات المؤسسية لضمان الإدارة المتسقة للبيانات على مستوى الجهة. ويجب أن تدعم هيكلية البيانات المؤسسية جودة البيانات وتكاملها ومشاركتها وقابلية التشغيل البيني، بما يتماشى مع استراتيجية إدارة البيانات الخاصة بالجهة.

3.2.2 تصميم وبناء وصيانة نموذج البيانات التحليلي الخاص بالجهة لدعم متطلبات انواع تحليلات البيانات المختلفة و ذكاء الأعمال لمجالات الأعمال المختلفة. يجب أن يدعم نموذج البيانات التحليلي تنفيذ حالات الاستخدام التحليلية والتي تشمل التحليلات الوصفية والتشخيصية والتنبؤية والتوجيهية..

3.2.3 الرجوع إلى هيكلية البيانات المرجعية والمبادئ التوجيهية لنمذجة البيانات التحليلية التي يتم نشرها من قِبل المجلس الوطني للتخطيط بشكل دوري.

3.2.4 ضمان مراجعة واعتماد هياكل ونماذج البيانات التحليلية من قِبل المجلس الوطني للتخطيط بهدف ضمان التوافق مع الأهداف الوطنية في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

3.3 إدارة جودة البيانات

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.3.1 إعداد ونشر سياسة جودة البيانات بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبيانات لتوجيه التحسين المنهجي لجودة البيانات على مستوى مجالات الأعمال الخاصة بكل جهة. ويجب أن تتوافق السياسة مع الهيكل المقترح في معايير البيانات الوطنية والبيانات المنصوص عليها في هذه السياسة.

3.3.2 إنشاء برنامج لجودة البيانات يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبيانات، يسترشد بتقييم مفصل لأصول البيانات وينتج عنه خطة مفصلة لجودة البيانات. على البرنامج تحديد أولويات التقييم المستمر وتحليل الأسباب الجذرية وتحسين جودة البيانات لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة والكفاءة التشغيلية

3.3.3 الالتزام بالمبادئ والمعايير المحددة في الإطار الوطني لضمان الجودة (NQAF) الصادر عن المجلس الوطني للتخطيط بهدف ضمان تأهيل البيانات لأغراض الإحصاءات والتحليلات.

3.3.4 إعداد بطاقة متابعة أداء جودة البيانات على مستوى جميع أصول البيانات بما يتماشى مع أبعاد جودة البيانات المحددة في معايير البيانات الوطنية.

3.3.5 يتعيّن على الجهة عند تحديد برنامج و خطة جودة البيانات إعطاء الأولوية لرفع جودة أصول البيانات المتعلّقة بمؤشرات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يوفّرها المجلس الوطني للتخطيط.

3.4 إدارة البيانات الرئيسة والمرجعية

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.4.1 إعداد ونشر سياسة لإدارة البيانات الرئيسية والمرجعية والتي تضمن وجود مصدر موحد ودقيق للبيانات، على أن تتوافق هذه السياسة مع الهيكل المقترح في معايير البيانات الوطنية وغيرها من البيانات المنصوص عليها في هذه الوثيقة..

3.4.2 إنشاء برنامج لإدارة البيانات الرئيسية، يسترشد بمجالات البيانات ذات الأولوية وذات التأثير الكبير على الأعمال، مما يؤدي إلى وضع خطة مفصّلة لإدارة البيانات الرئيسية. وسيحدد البرنامج نموذج البيانات الرئيسية وبنية إدارة البيانات الرئيسة، بهدف توحيد مصادر البيانات على مستوى الأنظمة المختلفة في الجهة

3.4.3 الالتزام بالبيانات المرجعية والتصنيفات الإحصائية التي يتم نشرها بشكل دوري من قِبل المجلس الوطني للتخطيط لتطبيقها عند إصدار التقارير الإحصائية وتبادل البيانات مع الجهات الأخرى على النحو المذكور في وثيقة معايير البيانات الوطنية ، وذلك باعتبار المجلس الوطني للتخطيط هو المصدر الرسمي والموثوق لجميع البيانات المرجعية والتصنيفات الإحصائية في دولة قطر

3.4.4 ضمان التنسيق مع المجلس الوطني للتخطيط لإعداد تصنيفات البيانات المستحدثة و الحصول على موافقة المجلس عليها

3.5 إدارة الوثائق والمحتوى

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.5.1 إعداد ونشر سياسة لإدارة الوثائق الإلكترونية والمحتوى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان المعالجة الآمنة والموحدة للوثائق وإدارتها، بما يغطّي كامل دورة حياة الوثائق والمحتوى. ويجب أن تتوافق السياسة مع الهيكل المقترح في معايير البيانات الوطنية والبيانات المنصوص عليها في هذه السياسة

3.5.2 إنشاء برنامج لإدارة الوثائق والمحتوى يسترشد بترتيب الوثائق من حيث الأولوية، مما يؤدي إلى إعداد خطة مفصّلة لإدارة الوثائق والمحتوى والتركيز على تمكين تصنيف الوثائق والمحتوى للوثائق الرقمية من أجل استخراج المعلومات. كما تندرج سياسة إدارة الوثائق والمحتوى ضمن إطار هذا البرنامج.

3.5.3 الالتزام بالعمل على بناء بيئة رقمية بالكامل بهدف الحد بشكلٍ كبير من استخدام الأساليب غير الرقمية في العمليات التشغيلية ، وذلك بما يتماشى مع الأهداف الاساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية على النحو المحدد في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

3.6 دليل البيانات وإدارة البيانات الوصفية

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.6.1 إعداد ونشر دليل البيانات وسياسة إدارة البيانات الوصفية لتوجيه عملية اكتشاف البيانات ووصفها وإمكانية التشغيل البيني على مستوى مختلف مجالات الأعمال. ويجب أن تتوافق السياسة مع الهيكل الوارد في معايير البيانات الوطنية والبيانات المنصوص عليها في هذه السياسة.

3.6.2 إعداد وتنفيذ وتفعيل دليل بيانات رقمي مؤتمت لجميع أصول البيانات بالاستفادة من أدوات دليل البيانات. ويجب أن يتوافق هيكل البيانات الوصفية لدليل بيانات الجهة مع الأطر والمعايير التي يتم نشرها بشكل دوري من قبل المجلس الوطني للتخطيط

3.6.3 يتعيّن على الجهة عند تنفيذ دليل البيانات إعطاء الأولوية لأصول البيانات المتعلّقة بمؤشرات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يوفّرها المجلس الوطني للتخطيط بشكل دوري.

3.7 تخزين البيانات والعمليات

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.7.1 إعداد ونشر سياسة لتخزين البيانات والاحتفاظ بها، تنظم عملية التخزين الآمن والفعال للبيانات، مما يضمن الامتثال للقوانين واللوائح. ويجب أن تتوافق السياسة مع الهيكل المقترح في معايير البيانات الوطنية المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

3.7.2 إنشاء برنامج لتخزين البيانات والعمليات الخاصة بها مع إعطاء الأولوية للأنظمة ذات الأهمية للأعمال في الجهة، ووضع خطة مفصّلة لتخزين البيانات والعمليات تراعي البيانات الناتجة بشكل فوري من خلال المستشعرات والبيانات شبه الفورية الناتجة عن السجلات. ويجب أن يدعم البرنامج الأهداف الاستراتيجية للجهة وأن يوفّر قدرات بنية تحتية آمنة وقابلة للتوسع لإدارة احتياجات تخزين البيانات

3.7.3 الامتثال لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية ومعايير ضمان جودة المعلومات الوطنية التي نشرتها الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، مما يضمن التخزين والمعالجة الآمنة للبيانات الشخصية لحماية سريتها وصحتها وتوافرها.

3.7.4 التأكد من توافق حلول تخزين البيانات التي تستخدم البيئات السحابية مع اللوائح الوطنية المتعلّقة بالخدمات السحابية.

3.8 تبادل البيانات وتكاملها وإمكانية التشغيل البيني

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.8.1 إعداد ونشر سياسة تبادل البيانات وتكاملها بما يتماشى مع معايير البيانات الوطنية لضمان تبادل البيانات وتكاملها بشكلٍ آمن وفعّال وبالامتثال للمعايير المعتمدة على مستوى مختلف الوحدات الوظيفية والأنظمة الداخلية والجهات الخارجية. ويجب أن تتوافق السياسة مع الهيكل المقترح في معايير البيانات الوطنية والبيانات المنصوص عليها في هذه السياسة.

3.8.2 تمكين ممارسة تبادل البيانات مع الجهات، والامتثال لمعايير البيانات الوطنية المنشورة من قبل المجلس الوطني للتخطيط..

3.8.3 الاستفادة من سوق البيانات الوطني لتبادل البيانات مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية لتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات ودعم التعاون وضمان التبادل الفعال والآمن للبيانات على مستوى القطاعات.

3.9 الإحصاءات والتحليلات

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.9.1 إعدادوتوثيق وتحديث محفظة مؤشرات الاحصاء التحليلية و حالات الاستخدام التحليلية التي تشمل التحليلات الوصفية والتشخيصية والتنبؤية والتوجيهية لضمان اتباع طريقة وتخطيط منظمين ومنهجيين للتحليلات.

3.9.2 إنشاء برنامج للأحصاءات والتحليلات يسترشد بمحفظة مؤشرات الاحصاء التحليلية و حالات الاستخدام التحليلية ، مما يؤدي إلى وضع خطة مفصّلة لتنفيذ حالات استخدام التحليلات والإحصاءات. ويجب أن يتوافق البرنامج مع كل من الأهداف الاستراتيجية للجهة والأولويات الوطنية، مما يضمن الاستفادة الفاعلة من الرؤى المبنية على البيانات لدعم عملية اتخاذ القرارات وتحقيق أهداف الجهة.

3.9.3 مراقبة أداء المحفظة ومتابعة مدى تبني الأنظمة والحلول المطبقة فيها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المحددة، وتحديد مجالات التحسين وفرص التوسع المستقبلية..

3.9.4 يتعين على الجهة إعطاء الأولوية للمؤشّرات التي يوفّرها المجلس الوطني للتخطيط عند إعداد محفظة حالات الاستخدام و مؤشرات الإحصاءات التحليلية .

3.9.5 الامتثال للأطار الوطني لضمان الجودة (NQAF) الصادر عن المجلس الوطني للتخطيط بالإضافة إلى النموذج العام الدولي لإدارة العمليات الإحصائية (GSBPM) من أجل إعداد الإحصاءات الرسمية.

3.10 تحقيق الدخل من البيانات

تحفيز الجهة على:

3.10.1 تحديد الفرص التى تتيح تحقيق الدخل من البيانات مع مراعاة لقوانين المطبقة في دولة قطر خاصة قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية

3.10.2 إنشاء برنامج لدعم فرص تحقيق الدخل من البيانات مع مراعاة منتجات البيانات ذات الأولوية، مما ينتج عنه خطة مفصّلة لتطوير واعتماد منتجات البيانات. ويجب أن يتضمّن هذا البرنامج إنشاء البنية التحتية التكنولوجية اللازمة وصياغة عقود البيانات وتفعيل الوظائف التشغيلية لضمان التنفيذ الفعال على مستوى السوق.

3.11 أمن البيانات والخصوصية واللوائح الأخرى

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.11.1 الالتزام بقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية، وقانون الحق في الحصول على المعلومات و ذلك لضمان الأمن والخصوصية والاستخدام الأخلاقي للبيانات.

3.11.2 تصنيف جميع أصول البيانات بما يتماشى مع سياسة تصنيف البيانات الوطنية ومعايير البيانات الوطنية وتنفيذ الأنظمة المؤتمتة لتصنيف البيانات من أجل تطبيق التصنيفات ونشر مستويات التصنيف ضمن سمات البيانات الوصفية في دليل البيانات.

3.12 ثقافة البيانات والمعرفة بالبيانات

يجب على الجهة الإلتزام بما يلي:

3.12.1 إنشاء برنامج للثقافة والمعرفة بالبيانات ، يعتمد على تقييم شامل للحالة الراهنة لثقافة البيانات داخل الجهة، مع إعداد خطة مفصلة لإدارة التغيير بهدف تعزيز ثقافة إدارة البيانات لديها.

3.12.2 مواءمة هذا البرنامج مع برنامج تمكين الجهات الحكومية وشبه الحكومية التابع للمجلس الوطني للتخطيط بهدف تحديد مناهج تدريبية ومسارات تعلم تتماشى مع أنماط التعلم لدى الجهة.

4. الأدوار والمسؤوليات

تُعد سياسة البيانات الوطنية إطارًا إلزاميًا للجهات المعنية بالتطبيق في دولة قطر فيما يتعلق بتنفيذ ممارسات إدارة البيانات المحسنة، وذلك وفق التوجّه الاستراتيجي للمجلس الوطني للتخطيط. ويتم تشجيع جهات القطاع الخاص على اعتماد هذه المبادئ التوجيهية لمواءمة ممارسات إدارة البيانات الخاصة بها مع المعايير الوطنية. كما يعتمد التنفيذ الناجح لهذه المبادئ على التزام كل جهة بهذه المعايير بدعم من المجلس الوطني للتخطيط.

يوضّح هذا القسم تفاصيل مسؤوليات الجهات المعنية المشاركة في دعم وتعزيز مبادئ سياسة البيانات الوطنية. كما يعرض التزامات كل طرف لدعم تحقيق أهداف السياسة بشكلٍ فعال.

4.1 المجلس الوطني للتخطيط

يتولى المجلس الوطني للتخطيط مسؤولية القيادة والتوجيه الاستراتيجي على مستوى سياسة البيانات الوطنية، كما يضع المبادئ التوجيهية اللازمة لضمان تنفيذ إدارة البيانات بفاعلية والحفاظ عليها في جميع القطاعات داخل دولة قطر. وتشمل هذه المسؤوليات على سبيل المثال لا الحصر:

- **الإشراف العام على سياسة البيانات الوطنية وإدارتها وتحديثها.**
- **توافق السياسة مع الأهداف الوطنية لدولة قطر وأفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة البيانات.**
- **يقدّم المجلس الدعم والتوجيه المستمرين للجهات المعنية بتطبيق السياسة لتسهيل الامتثال و التنفيذ.**
- **وضع وتطوير إطار امتثال لتقييم الالتزام بالسياسة على مستوى جميع القطاعات، وتنفيذ عمليات تدقيق وتفتيش ومراجعة منتظمة.**
- **دعم تطبيق ممارسات فعالة لإدارة البيانات والتوعية بأهميتها وفوائدها من خلال قنوات ومنصات تواصل مختلفة.**
- **التواصل مع مختلف الجهات المعنية لضمان تلبية السياسة للاحتياجات المتنوعة لجميع القطاعات وجمع الملاحظات للتحسين المستمر للسياسة.**

4.2 الجهات الحكومية وشبه الحكومية

تتحمل جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية المسؤولية الأساسية عن ضمان تنفيذ برنامج إدارة البيانات بفاعلية داخل مؤسساتها المعنية. وتقع على عاتقها صراحةً مسؤولية حماية وتعظيم قيمة أصول البيانات الموجودة في عهدتها. ويشمل ذلك ضمان توافق ممارسات البيانات مع الأهداف الوطنية المتعلقة بهذه السياسة والأمن السيبراني والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية المتعلقة بالبيانات. هذا وتشمل المسؤوليات الإضافية، على سبيل المثال لا الحصر:

- **ضمان تنفيذ سياسة البيانات الوطنية بفاعلية ضمن عمليات الجهات. ويشمل ذلك دمج المبادئ التوجيهية للسياسة في العمليات والأنظمة الحالية.**
- **إجراء عمليات تقييم وتدقيق منتظمة لضمان الامتثال لمعايير البيانات الوطنية وسياساتها**
- **إعداد أطر فعالة لحوكمة البيانات تحدد بوضوح ملكية البيانات والإشراف عليها والمساءلة داخل الجهة.**
- **تنفيذ تدابير أمنية صارمة لحماية البيانات الحساسة والسرية من أي وصول غير مصرح به ومن الانتهاكات والتهديدات السيبرانية الأخرى.**
- **تقديم برامج التدريب والتوعية المستمرة للموظفين بشأن ممارسات إدارة البيانات والامتثال للسياسة وأمن البيانات.**
- **إعداد تقارير منتظمة عن أنشطة إدارة البيانات وحالة الامتثال وأي تحديات تواجهها الجهة إلى المجلس الوطني للتخطيط.**
- **وضع آليات واضحة للمساءلة في مجال إدارة البيانات، مما يضمن فهم المسؤوليات وتطبيقها على جميع المستويات.**

5. التشريعات والمراجع والوثائق ذات الصلة

يقدّم الجدول التالي روابط إلكترونية لجميع الوثائق والأوراق ذات الصلة المشار إليها كمراجع في هذه السياسة. وتمّ بذل كل الجهود للتأكد من صحة هذه الروابط، ولكن في بعض الأحيان يمكن أن تكون المصادر غير متاحة نتيجة حذفها أو نقلها أو استبدالها.

التشريعات	• قانون رقم (7) لسنة 2002 بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة • قانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن الإحصاءات الرسمية • قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية • قانون رقم (9) لسنة 2022 بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات • قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية
السياسات أو المعايير أو أطر العمل	• سياسة تصنيف البيانات الوطنية (مايو 2023، إصدار 3.0) • معيار تأمين المعلومات الوطنية (مايو 2023، إصدار 2.1) • سياسة البيانات المفتوحة (نوفمبر 2014، النسخة 1.0.2، المرجع: P002) • سياسة الحوسبة السحابية (أبريل 2024، النسخة 1.0.0، المرجع P005) • الإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات الرسمية في دولة قطر • الإطار الوطني للبيانات الوصفية • البرنامج الوطني للبيانات الوصفية
روابط أخرى	• استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر • رؤية قطر الوطنية 2030 • استراتيجية حكومة قطر الرقمية للجيل القادم 2023-2026 • الأجندة الرقمية لدولة قطر 2030 • تعريف إدارة البيانات والتكامل، مسرد تكنولوجيا المعلومات • نظام تبادل البيانات الحكومية • المبادئ التوجيهية لحماية خصوصية البيانات الشخصية • جمعية إدارة البيانات الدولية (DAMA)

6. سجل نسخ الوثيقة

النسخة	التاريخ	التعديلات	صاحب النسخة
1.0	أكتوبر 2024	إصدار سياسة البيانات الوطنية.	مجلس التخطيط الوطني

ستتم مراجعة هذه الوثيقة وتحديثها عند الحاجة إلى إجراء تغييرات على سياسة إدارة البيانات. وقد ترتبط هذه التعديلات بالتغيرات في الأدوار والمسؤوليات أو البنية التحتية التكنولوجية أو المتطلبات المتجددة لسياسة إدارة البيانات. وسيتم اعتماد التعديلات من قبل المجلس الوطني للتخطيط (بالتشاور مع الأطراف ذات العلاقة).

وعند اعتماده، سيتم إصدار نسخة جديدة من سياسة البيانات الوطنية، وسيتم إخطار الموظفين ذوي الأختصاص في الجهات بهذه التغييرات

Hilton